

التنظير لأداء المؤسسات على ضوء النظرية الاقتصادية

أ. أيت قاسي عزورضوان

أ. مسليتي نبيلة

د. بن زيدان الحاج

جامعة مستغانم

redouane7282@yahoo.fr

- الملخص:

تنقسم النظريات المتعلقة بأداء المؤسسات إلى عامين: نظرية الحكم مع المدرسة الكلاسيكية القديمة والمعارضين في بداية القرن العشرين، ثم حاول تجميع التنظير وإنعاشه بعد سبعينيات القرن العشرين. ومن المفارقات أنه قبل علم الأحياء، لم تكن النظرية قادرة على تحديد حدود وأهداف المؤسسة بوضوح على الرغم من موقعها الرئيسي في الرأسمالية. لطالما سعت النظرية إلى أن يكون موضوع الدراسة هو المؤسسة أو المفاول. أخيراً، تسمح وفرة النظريات اليوم بتحليل المشروع ككل، بهياكل متحركة للغاية. استجابة لهذه العيوب النظرية، تطورت نظرية أكثر حداثة منذ ما يقرب من 50 عامًا، مما سمح جزئيًا بالصعوبات التي تطرحها المؤسسة. ومن هنا نشأت مجالات مثل: نظرية الشركات، نظرية المنظمة وتمويل الشركات.

الكلمات المفتاحية: نظرية الشركات، ثورة الإدارة، نظرية المنظمة

Abstract:

Theorizing for the performance of institutions is divided into two years: the theory of the rule with the old classical school and opponents at the beginning of the 20th century, and then try to synthesize and revive the endoscopy after the 1970 's. Ironically, before biology, the theory was not able to clearly define the boundaries and objectives of the institution despite its main position in capitalism. The theory has long sought whether the subject of the study should be the institution or contractor. Finally the abundance of theories allows today to analyze the enterprise as a whole, with very animated structures. In response to these theoretical shortcomings, a more recent theory has evolved for nearly 50 years, partially allowing the difficulties posed by the institution to be filled. Hence the emergence of areas such as: Corporate theory, organization theory and corporate finance.

Keywords: corporate theory, Management Revolution, organization theory

.1

I. المؤسسة في النظرية الاقتصادية حتى 1970

1. المؤسسة عند النيوكلاسيك

إن وظيفة المؤسسة بالنسبة للنظرية النيوكلاسيكية هدفها بسيط هو تعظيم الربح في وضعية المنافسة، يترأسها مقال فردي. واستنادا إلى هذه الفرضية الأساسية و الفرضيات الثانوية (العقلانية ، وعدم التقدم التقني...) يبني الاقتصاد الجزئي تحليله. ومع ذلك، فإن الواقع لا يقتصر على هذا ولكن النظرية لا تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير حتى يتم اعتراض الرؤية النيوكلاسيكية في بداية القرن 20. وهكذا، فإن البحوث على مختلف أساليب تشغيل المؤسسة تظهر في الأدبيات الأمريكية في أواخر القرن 19. من قبل كانت هناك نظرة خارجية فقط عن المؤسسة من طرف الكلاسيك كعون ذو سلطة غير معبرة و ذو وظيفة وحيدة ألا و هي وظيفة الانتاج.

إنها في الواقع، تعتبر نظرية السوق أكثر من كونها نظرية للشركات. ظهرت وظيفة المقال مع جان باتيست ساي 1814-1819، ويؤدي الاهتمام بالواقعية إلى إعادة صياغة الفرضيات المختلفة التي سبق استخدامها (نهاية المعلومات الكاملة ، والمنافسة البحتة والكاملة ، والهدف الوحيد المتمثل التعظيم...). ومع ذلك، وجب انتظار كتابات رونالد كواز من نهاية السنوات 1930 مع أعماله حول طبيعة المؤسسة، لتحديث التحليل من حيث مركز القرار، والإبداع والابتكار فيما يتعلق بالمؤسسة. بدءا من التشكيك في مسلمات التحليل الكلاسيكي الجديد، ظهرت المؤسسة بأنها شيء آخر غير كونها عون بسيط دون مخاوف من المنطق الداخلي. وهذا هو السبب في أن المؤسسة ظلت لفترة طويلة "الصندوق الأسود" كموضوع غير مدروس؛ بدمج المؤسسة والمقال. خصوصا أن الحقوقيين الأمريكيين يعتبرون أنه لا أحد يملك المؤسسة بالفعل. وكما هو معروف ، فإن كبار القادة الصناعيين الامريكان يحتون التاريخ الاقتصادي، و هم الرابطة المركزية للاقتصاد الليبرالي الذي يتطور في مطلع القرن.

2. الثورة الإدارية في سنوات 1930

مع بداية سنة 1930 طرأت عدة تغييرات في هياكل السوق وذلك مع المنعطف القوي لظهور نظريات جديدة، أو مبتدعة، بحيث أنه في سنة 1932 نشر كل من Berle و Means كتاب الشركة الحديثة والملكية الخاصة ، الذي سيغير رؤية أصحاب المصلحة في المؤسسة. في الواقع النهج التحليلي للمؤسسة في بداية القرن يجد أساسه في الملاحظة الحقيقية لطريقة عمل المؤسسات. هذا ما يعرف بالثورة الادارية التي أدت إلى ظهور النظرية الادارية الشهيرة. و تطوير شركات كبيرة ذات أسهم، والتي تؤدي إلى تشتيت، وانهيار الملكية بين العديد من صغار المساهمين، والفصل بين وظيفتي الادارة و الملكية. هذا هو أول نهج للمؤسسة الحديثة على هامش النظرية الأساسية.

وتعني الفكرة الرئيسية للفصل بين السلطات أن طرائق اتخاذ القرارات الآن لم تعد في أيدي حملة الأسهم بل في أيدي فئة جديدة مسيرة: "المدراء". ثم تظهر المفاهيم الجديدة المستنبطة من حوكمة المؤسسة منذ نهاية السنوات 1980. سلم بيرل و مينز النظرية الاولى للشركة التي تعتمد على سلوك مجموعات المصالح المختلفة داخل المؤسسة (المساهمين ، المدراء ، والمؤسسات الائتمانية ، والعمال). ويطرح السؤال عن الجهة التي تراقب المؤسسة والتي تعطيها اطارا مؤسسيا، نظرا لان بيئتها تؤثر بشده في هيكلها (الأسواق المالية ، ونوع السوق ، ونوع المؤسسات...). فهناك تعارض بين المسيرين وأصحاب المؤسسة. فالمسيرين لهم هدف عملي يتمثل في نمو المؤسسة والمردودية التي تعكس هبة صناعية معينه في حين أن أصحاب الملكية ليسوا إلا مساهمين لهم هدف مالي. شهدت سنوات 1940 بروز النهج

الإداري لبيرنهام الذي استخدم أيضا أعمال بيرل و مينز، الذي أدى في وقت الجهود للتوليف النظري للسنوات 1970 إلى ظهور النهج السلوكي.

وعلى نفس المنوال ، عمل شومبيتر في كتابه سنة 1942 على اختفاء مفهوم المقاول. وكان سيتوفسكي 1943، أول من أرجح تحقيق أقصى قدر من الربح على النفسية الخاصة من طرف للمقاول. هناك تيار كامل من الدراسة في العقد 1940 التي تسعى إلى دمج المقاول ولا سيما في سياق إنشاء مركز البحوث في تاريخ المقاولاتية من طرف أش كول سنة 1948. غير ان هذه السنوات من التفكير والعمل تجعل من الممكن توسيع تعريفات المؤسسة المقاول.

II. مدارس الفكر الحديث

يجب انتظار ما يقارب 40 سنة للحصول على توليف للتشغيل الفعلي للمؤسسة، نتيجة لثورات طرائق التمويل لسنوات 1960 والتي تؤدي أيضا إلى بروز أدوات تحليليه جديدة. عليه فإن المؤسسة ظلت مهمشة من حيث الدراسات حتى سنوات 1960. فإن الأطروحات غير التقليدية حتى ذلك الحين لم تلقى حقا مجال للتطبيق بحيث لم تؤد إلى نموذج حقيقي. ولكن بمناسبة هذا المنعطف الأيديولوجي ، ويبدو ان هناك وفره من النظريات الجديدة مع نطاق أكثر عمومية تتنافس مع النظرية الأساسية. إنها فعلا ثورة علمية حقيقية في تحليل المؤسسة. السلع لم تعد مركزية في نشاطها، وهذا هو العقد الذي سيصبح وسيلة لتنسيق عملية التبادل التجاري الذي يجمع السوق و المؤسسة. وينظر الآن إلى العمل على أنه موضوع دراسة بحد ذاته في المؤسسة: فهو عقد بين صاحب العمل والموظف. ثم نتوجه إلى الجانب التنظيمي من النظرية مع الاهتمام بالقواعد التعاقدية و "الأسواق الداخلية". هنا يبدأ التفكير في مهارات المؤسسة؛ رغم أن نظرية الشركات قد تناولت الموضوع منذ بداية القرن 20. ومن المقرر التمييز بين ثلاث تيارات ، تعارض وتكمل بعضها بعضا.

1. المدرسة الأرتودوكسية الجديدة

أولا وقبل كل شيء نظرية حقوق الملكية التي ظهرت خلال العقد 1960 مع أليسيان و ديمستر سنة 1972. وهي تشمل فكرة نظرية كواز التي تركت جانبا في بداية القرن، مع الاهتمام بالمؤسسة باعتبارها الشكل الأكثر كفاءة من المنظمة في مواجهه الضغوط التقنية والعمل والتكاليف المتنوعة. فهي تتيح التخصص الجيد والحوافز الجيدة. وتتبع مسألة السلطة في المؤسسة من خلال مسألة الملكية والحاجة إلى إنشاء سوق لهذه الحقوق. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحليل التاريخي لأفريد شاندلر ينسجم مع رؤية كواز الخاصة بالشركة مؤسسة، وهي منظمة معقدة تنسق إداريا وهرميا جميع العلاقات التي تدرج

فيها. ويبدو له أن المؤسسة هي الحل المؤسسي للمشاكل المستهدفة. وقد تعلمت في الممارسة العملية (منذ منتصف القرن 19) لتنسيق تيارات متعددة، و أدت لابتكار أساليب معينه للإدارة. بالنسبة للجميع فإن التاريخ الاقتصادي يبين لنا (مع عمل باتريك فيرلي وغيره) أن المؤسسات حاولت دائما التأثير على قوانين السوق وبناء الشبكات في هدف لا يتماشى دائما مع الرفاه الجماعي و حسن سير العمل في الهياكل والسوق.

ثم لدينا نظرية الوكالة التي تكمل النظرية السابقة. فهي تستند إلى تمثيل المؤسسة لبيزل و مينز. مع المسائل المتعلقة بعدم تماثل المعلومات مما أدى إلى ظهور الأرتوديكسية الجديدة وفقا لكواز و وينستين 1995. من الضروري انتظار أعمال جنسن و مكليين 1976 لتحديد علاقة الوكالة بين المدير و العون في تنفيذ مهمة مع التفويض باعتباره الحجة الرئيسية. ثم جاء الإدراك لمشاكل هذه العقود وتكاليفها. هذا هو ظهور نظريات مثل العقود الضمنية، والكفاءة في الأجر، الخ. ثم ترفع كل النقائص في النموذج الكلاسيكي التقليدي الموحد. وتشير هذه النظرية إلى السلوكيات المتباينة لمجموعتين من الأعوان داخل المؤسسة، من جانب التباينات في المعلومات. المدير و العون يحملون عقودا ومعلومات ومصالح متباينة. ولكنه يمكن أن يكلف المؤسسة التي تحتاج إلى الحد من هذه الاختلافات بين المدير و العون. ولذلك فإن كفاءة المؤسسات ذات أسهم تقوم على أساس أسبقية المساهم في إداره المؤسسة. ومع ذلك ، فإن موقف هذه النماذج الجديدة لا يزال ليبراليا جدا ، على النقيض من كواز. في الواقع إنه يرى المؤسسة مكانا بدون علاقة سلطة مع عقود حرة و غير معارضة للسوق لأن المؤسسة هي سوق داخلية خاصة. ثم يعتبر عقد العمل عقدا تجاريا بسيطا دون تحديد. بالمثل، ولد النهج السلوكي تحت على يد سيرت و مارش سنة 1963 أين تعتبر المؤسسة مركزا للتعلم، جهاز معقد، كعقده من التعاون ولكن أيضا من الصراعات ذات المصالح المتباينة.

2. المخطط غير التقليدي للنظرية الجديدة للشركات

ومن ناحية أخرى ، يتعلق التقليد الأخير باقتصاد تكاليف المعاملات أو الاقتصاد المؤسسي الجديد مع اوليفيه وويليامسون 1960. اساتأنف كواز من جديد، حيث يجب تأكيد أهمية و الحاجة للموارد القابلة للتبادل. وقد أدى هذا إلى ولادة المدرسة الادارية، المننطرة بالفعل من قبل بورنهام في السنوات 1940. المؤسسة إذن ليست سوى وسيلة للتنسيق لدعم التكاليف والبيئة. هذا التقليد يؤدي إلى افتراضات سلوك الأعوان في بيئات معقدة، وعقود غير كاملة، بالتالي سلوكيات انتهازية ممكنة. وفي هذه المرحلة يمكن للمؤسسة أن تكافح هذه التفاوتات في التكاليف ، ولا سيما عندما تضع الاستثمارات الأفراد فيما بينهم. ويفضل عندئذ تنسيق المؤسسة التعاون مع السوق؛ للاستيعاب. فالمؤسسة هي نظام للكفاءات (من القدرات الجماعية). هذا يتماشى مع النظريات الغير تقليدية التطورية. وعلى أية حال، فإن المؤسسات

متفوقة على أي منظمة أخرى من خلال مراكمة المهارات والمعارف. فهي البنية التكنولوجية، والاقتصاد المركزي المنشط.

وهذه المناهج التعاقدية والمتعارضة الثلاثة هي الرؤية المهيمنة اليوم وتسنأنف في نهاية المطاف العمل الريادي لكواز. و يلاحظ في كل منها كل الحاجة إلى الأطر المؤسسية وتطور الديناميكيات في فكر الكائن "المؤسسة" حتى لو لم تكن هناك نظرية لا تزال تجمع بينهم. ومن المتصور تماما انه من الصعب الحصول على مسار بحثي في هذا الاتجاه. ولا يزال تنظير المؤسسة "صندوقا رماديا" من جانب تنوع أشكال العقلانية والتنسيق والممتلكات والهياكل... مجال الدراسة و البحث واسع، طويل و متطور؛ فالنظريات الجديدة تطرح بعض التساؤلات حول "الصندوق الأسود"، و للسبب نفسه لا تزال المؤسسة بعيدة في التحليل الاقتصادي وتحافظ على حالة "الصندوق الرمادي". الجهد المبذول للتوليف لسنوات 1970 يبقي الصراعات في تعريف المؤسسة. هذه المفاهيم متنوعة جدا ، وفي وقت العولمة ، على الرغم من أن تاريخ الفكر الاقتصادي يخفي كتابات تركز على خصوصيات المؤسسة أن جميع الاقتصاديين الرئيسيين مهتمون (وارلاس، ماركس ، شومبيتر...). ولكن في قلب الاقتصاد الصناعي ، ونظريات السوق ، هناك نظريات مالية قد تطورت اليوم من فروع الاقتصاد التي هي خاصة بها: نظرية المنظمة ، نظرية الشركة ، والنظرية المالية للشركة... ولكن هذه الأعمال حديثة. تم فتح الصندوق الأسود ابتداء من 1970، حيث تم السماح للنظرية التقرب من الواقع فيما يخص طريقه عمل المؤسسة. ومن المفهوم اليوم أن التعددية في التخصصات هي المركزية و أنه يجب استخدامها للاستماع إلى المؤسسة كشبكة، وعقده من العقود، وليس فقط مجموعة معقده من التقنيات وأساليب التنظيم. وعندئذ يمكن ان تبدو إعادة بناء المؤسسة مثالية إلى الأبد ، ولكنها تظل في سياق العولمة المالية مسألة استراتيجية للتحويل إلى الاقتصاد.

خاتمة:

ومن الجدير بالملاحظة ، أن المؤسسة هي في صميم كل شيء ، لكامل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المعاصر. و بما أن الاقتصاد الصناعي أصبح جزءا هاما من التحليل الاقتصادي. فالمؤسسة ليست معامل بسيط في هذه المعادلة ، لذا فهي تتطلب خصوصيات و اهتمام خاص في النظرية و النمذجة الاقتصادية.

وكما يشير البعض أن مؤسسة الاقتصاد الجزئي هي "صندوق اسود". ونتيجة لذلك ، فان المؤسسة كموضوع للدراسة قد تغيرت كثيرا خلال القرن 20. فاشكالية هويتها و وحدتها لم تحل بعد (لا سيما اليوم في سياق المرونة و المناولة والامتيازات...). فالمخاوف المنكرة حول رؤية هيكل المؤسسة، وأساليب الحوافز و مراقبتها والفجوة بين النظرية و التطبيق. فتطور التحليل بصفة أدق للمدخلات ومخصصاتها والمخرجات وإداره السوق. ولكن لا تزال المشكلة هي انه لا يوجد تعريف توافقي للمؤسسة ، ونموذج للحوكمة.

المراجع

- Baudry B. - Économie de la firme - Repères - La Découverte - 2003. -
- Guerrien, B. - « L'entreprise, une boîte noire » - Alternatives Economiques - n°237 - 2005. -
- Lebraty, J. - Evolution de la théorie de l'entreprise: sa signification, ses implications - *Revue économique* - 1-29. — site : -
http://www.persee.fr/doc/reco_0035-2764_1974_num_25_1_408128
- Marion Dieudonné – L'entreprise, la « boîte noire » de la théorie économique – site : bsi-economics.org -
- Weinstein, O. - « Quelques controverses théoriques: l'entreprise dans la théorie économique » - O. Montel-Dumont -
Découverte de l'économie: concepts, mécanismes et théories économiques - 91-95. -